

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 2 يوليو 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6069)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

أسس راسخة للعمل الوطني

الإمارات اليوم

03

دور ريادي في تعزيز ثقافة التسامح

تقارير وتحليلات

04

اتجاه استراتيجي نحو اقتصاد متنوع ومستدام

05

تعيين قائد جديد لأركان القوات المسلحة الإيرانية.. الدوافع والأبعاد

06

رسالة قوية من بروكسل: للخروج ثمن باهظ

شؤون اقتصادية

توقعات بارتفاع الطلب على الكهرباء والماء وإشادة بمستوى جودة الماء في

07

أبوظبي

من إصدارات المركز

08

الصين ونظام التجارة العالمي



أسس راسخة للعمل الوطني

حدّد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي -رعاه الله- خلال استقباله مؤخراً رئيسة المجلس الوطني الاتحادي وأعضاءه، وسفراء الدولة في الخارج، عدداً من الأسس الراسخة التي تحدّد طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة، والأدوار التي تقوم بها، سواء في خدمة المواطنين، أو في تحقيق المصالح العليا للوطن في الداخل والخارج.

ويتمثل أول هذه الأسس في تبني فلسفة العمل الميداني بصفقتها النهج الأمثل للوقوف عن قرب على احتياجات المواطنين، ومعالجة قضاياهم في شتى قطاعات الحياة العصرية؛ ولهذا دعا سموه المسؤولين كافة في الدولة، وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي، إلى ترسيخ ثقافة العمل الميداني؛ ليكونوا قريبين إلى الشعب ونبضه في كل بقعة من أرض الإمارات للاطلاع عن كثب على حاجاتهم المعيشية والاجتماعية والتعليمية، وغيرها من مقومات الحياة الكريمة التي يستحقها أبناء الشعب.

ثاني الأسس التي أكدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم هو «التعاون البناء، والتنسيق التام بين حكومته والمجلس الوطني الاتحادي؛ في سبيل تحقيق مصلحة شعبنا الوطنية العليا، وحماية الوطن ومنجزاته، وإعلاء شأنه داخلياً وخارجياً». وهذا لا شك في أنه يجسّد إحدى السمات الرئيسية للعمل الوطني، وتتمثل في التعاون البناء بين مؤسسات الدولة، وتوجيه مواردها البشرية والمادية من أجل إنجاز الأهداف الوطنية. ولعل التعاون بين الحكومة والمجلس الوطني الاتحادي يقدم نموذجاً بالغاً في هذا الشأن، حيث يعملان كفريق واحد من أجل هدف واحد هو تحقيق الرفاهية للمواطنين، وتوفير مقومات العيش الكريم لهم على المستويات كافة، والاستجابة السريعة لحلّ أي مشكلات طارئة تؤثر في حياتهم المعيشية. وهذا ما تظهره بجلاء جلسات المجلس الوطني الاتحادي، ومناقشاته؛ حيث يحرص الوزراء على الردّ على تساؤلات أعضاء المجلس كلها بشكل مفصّل ومرفق بالدراسات والبيانات، كما أن توصيات المجلس الوطني الاتحادي تُنقل إلى الحكومة بشكل منظم، حيث تعكف الوزارات المعنية على دراستها، وتبادر إلى اتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة بشأنها؛ لكي تكون السياسات الحكومية معبّرة عن مطالب المواطنين في المجالات كافة.

ويتمثل ثالث الأسس في العمل على تطوير علاقات الإمارات الخارجية، حيث وجّه سموه سفراء الإمارات في الخارج بأن يعملوا بجدّ وإخلاص وشفافية؛ من أجل تطوير علاقاتها مع الدول التي يمثلون بلادهم فيها، ومع شعوبها، وفتح قنوات جديدة للتعاون الثقافي والتجاري والاستثماري والسياحي؛ وذلك للحفاظ على المصالح الوطنية العليا. وهذا يشير إلى أن العمل الدبلوماسي الفاعل والنشط يُعدّ إحدى ركائز العمل الوطني؛ كونه يقوم بدور رئيسي في تحقيق المصالح العليا للوطن، وبناء جسور التعاون والتفاهم مع الأمم والشعوب الأخرى، وفي الوقت نفسه رعاية المواطنين في الخارج ودعمهم في مواجهة أيّ مشكلات؛ وذلك ترجمة لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- الذي يؤكّد دوماً أهمية دور البعثات الدبلوماسية الإماراتية في الخارج في مساعدة مواطني الدولة ورعاية شؤونهم في الدول التي يوجدون بها.

ورابع تلك الأسس هو التلاحم الوطني وقوة العلاقة بين القيادة والشعب، وهذا هو أهم سمات الحكم الرشيد في الإمارات؛ فالبيت المتوحّد، والشعب الذي يعتز بقيادته الرشيدة، ويصطفّ خلفها في كل الأوقات، يمثلان السياج المنيع لهذا الوطن، والضامن لمكتسباته.

وهذه الأسس والمبادئ الراسخة للعمل الوطني هي التي تقف وراء نجاح نموذج التنمية والحكم الرشيد في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتفسّر حالة الاستقرار التي تنعم بها على المستويات كافة.

دور ريادي في تعزيز ثقافة التسامح

تضطلع دولة الإمارات العربية المتحدة بدور ريادي في إظهار الصورة الحقيقية لرسالة الإسلام الصحيح، وفي نشر ثقافة التسامح على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، والسعي الدؤوب من أجل تحقيق التعايش السلمي والبناء بين الدول والشعوب؛ وذلك تنفيذاً لأمر القرآن الكريم الذي يدعو الناس إلى التعاون والتعارف. ولا تألو الدولة جهداً، ولا إمكانيات مادية أو معنوية، في سبيل تحقيق هذه الغايات السامية؛ بل قامت بتخصيص وزارة مهمتها الأساسية نشر قيم التسامح وثقافته، وتعزيزها، في الداخل والخارج، في سابقة هي الأولى من نوعها في العالم؛ الأمر الذي لقي الثناء على مستوى عالمي.

وما تقوم به الإمارات في هذا الشأن، كما الشؤون الأخرى، يحظى بتقدير محلي وعربي وإسلامي ودولي، فلا يحلّ مسؤول إماراتي في دولة أخرى إلا ويذكر فيه دور الإمارات الإيجابي والفعل في تعزيز ثقافة الحب والوئام والتسامح بين شعوب العالم وأتباع الديانات والمذاهب والمعتقدات والثقافات المختلفة. وفي هذا السياق أشاد فضيلة الإمام الأكبر، الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، رئيس مجلس حكماء المسلمين، خلال استقباله معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي، وزيرة دولة للتسامح، خلال زيارتها العاصمة المصرية القاهرة، باستحداث الإمارات وزارة التسامح، وقال إنها «أظهرت بوضوح مدى وعي قيادتها الرشيدة، وعمق نظرتها الثاقبة، وإيمانها الراسخ بضرورة نشر ثقافة التسامح والتراحم والسلام والتعايش المشترك بين أبناء الوطن الواحد، وبين مختلف الدول والشعوب».

وكما تحرص الإمارات على القيام بكل ما من شأنه تمكينها من نشر قيم التسامح وتعزيزها؛ فإنها تقوم باستمرار بدعم الكثير من المؤسسات في العالمين العربي والإسلامي، التي تعمل في الاتجاه نفسه، وتسعى إلى تحقيق الهدف نفسه، ومن بينها الأزهر الشريف، وقد أشاد فضيلة الإمام الأكبر بمواقف الإمارات الداعمة لشقيقاتها في العالمين العربي والإسلامي، وحرصها الدائم على دعم الأزهر الشريف بكل هيئاته؛ وذلك للقيام بدوره في نشر وسطيّة الإسلام وسماحته، موجّهاً الشكر إلى قيادتها على هذا الدعم المتواصل غير المستغرب من أبناء حكيم العرب، الشيخ زايد -رحمه الله- الذين يقفّرون للأزهر جهوده في مواجهة الفكر المتطرّف.

إن ما تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة من جهود مشهودة لنشر قيم التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب ليس جديداً، بل هو نهج ثابت منذ عهد المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- الذي كان مثلاً للزعيم والقائد الإنساني بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ وقد سار على نهجه من بعده القيادة الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي -رعاه الله- وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- حتى غدت الإمارات الآن نموذجاً يحتذى به في هذا المجال؛ بل أصبحت بفضل حكمة قيادتها الرشيدة وشجاعته عنواناً وقبلة للعلماء والمفكرين من مختلف دول العالم الإسلامي، الذين يلتقون على أرضها سنوياً، وبشكل منتظم في كثير من الأحيان؛ من أجل البحث في سبل ترسيخ ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر، والإعلاء من قيم السلام والوئام، التي تصبّ، كما أكدت ذلك معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي، وزيرة دولة للتسامح، في مصلحة الإنسان والمجتمع.

اتجاه استراتيجي نحو اقتصاد متنوع ومستدام

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التنوع الاقتصادي في عصر ما بعد النفط، أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، حفظه الله، قراراً بدمج شركتي استثمارات، البترولية الدولية «آبيك»، ومبادلة للتنمية «مبادلة»، وهو ما يمثل خطوة جديدة تقطعها أبوظبي خصوصاً ودولة الإمارات العربية المتحدة عموماً تجاه التنمية الشاملة والمستدامة.



قررت حكومة أبوظبي دمج ذراعي الاستثمار التابعتين لها، شركتي «آبيك» و«مبادلة»، في صفقة اندماج ستخلق كياناً ضخماً، إذ يبلغ إجمالي أصول المؤسستين نحو 135 مليار دولار، وهي منقسمة بالتساوي تقريباً. وقد نمت إيرادات «آبيك» بنحو 24% خلال السنوات الخمس الماضية لتبلغ 42 ملياراً و600 مليون دولار، في وقت ارتفعت إيرادات «مبادلة» 22% خلال 5 سنوات إلى 9 مليارات و300 مليون دولار العام الماضي.

ويمثل قطاع الطاقة نقطة التقاء بين الشركتين، حيث عملتا معاً لبناء أول حقل بري للغاز الطبيعي المسال في الإمارات، وكان تراجع أسعار النفط العالمية دافعاً لحكومة أبوظبي لتطبيق سياسة دمج المؤسسات المالية والاستثمارية التي تعمل في قطاعات عدة، مثل الخدمات المالية والطاقة والصحة. حيث يعد الاندماج الثاني من نوعه بعد الإعلان مؤخراً عن محادثات لاندماج محتمل بين «بنك الخليج الأول» و«بنك أبوظبي الوطني». ويأتي ذلك في إطار توجه شامل لإيجاد كيانات عملاقة في القطاعات الاقتصادية كافة، ما يؤكد أن أبوظبي خصوصاً والإمارات عموماً دخلت مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي ستكون الكيانات الاقتصادية العملاقة لاجراً أساسياً فيها لزيادة تنافسية اقتصادها. في إطار استراتيجية من شأنها تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن بين قطاعاته وبما يضمن كفاءة إدارة الموارد للأجيال القادمة، وتحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني ونموه المستدام.

ويعزز اندماج الشركتين المزايا الاستثمارية والعائد الاقتصادي منها لمصلحة اقتصاد إمارة أبوظبي، كما يؤدي الاندماج إلى خلق كيان قادر على تحقيق أعلى درجات التكامل والنمو في قطاعات متعددة، الأمر الذي من شأنه دعم جهود الإمارة في تنويع اقتصادها، وبما ينسجم مع رؤيتها المستقبلية وتوفير بيئة متطورة لتنمية الكفاءات البشرية إلى جانب فرص عمل جديدة في القطاعات الحيوية. وقد تأسست شركة «آبيك» عام 1984 للاستثمار في قطاع الطاقة في جميع أنحاء العالم، واليوم تدير محفظة استثمارية في أكثر من 18 شركة رائدة في قطاع النفط والغاز، كما بلغت أرباح الشركة الصافية نحو 4.59 مليار درهم في الأشهر الستة الأولى من عام 2015. وبلغت القيمة الإجمالية لأصول الشركة نحو 250.23 مليار درهم في نهاية يونيو 2015، وتتركز استثماراتها في شركات الطاقة والبتروكيماويات.

إن عمليات الاندماج تلك تنطوي على العديد من المزايا، من تخفيف تكاليف الإنتاج والخدمات والتكلفة التشغيلية وزيادة القدرات المالية والكفاءة وتحسين نوعية الإنتاج وزيادة القدرات التنافسية والقدرة على الحصول على التمويل بشروط ميسرة، فضلاً عن توفير النفقات المالية واستغلال أمثل للموارد البشرية والمادية، إضافة إلى تعزيز النمو المستدام.

أما شركة «مبادلة» فقد تأسست عام 2002؛ بهدف الإسهام في تحقيق التنويع الاقتصادي في الإمارة، وهي تمتلك محفظة متنوعة من الأصول ذات الجودة العالية داخل الإمارات وخارجها، بقيمة تبلغ أكثر من 246.42 مليار درهم، وهي تعتبر أكبر مستثمر في شركة «أدفانسد مايكرو» لأشباه الموصلات الأمريكية، بحصة تبلغ نسبتها 18% في حين تمتلك حصة بنسبة 30% في شركة الدار العقارية، أكبر شركة تطوير عقاري في أبوظبي، بالإضافة لاستحواذها على حصة 7.1% في بنك الخليج الأول.

تعيين قائد جديد لأركان القوات المسلحة الإيرانية.. الدوافع والأبعاد

جاء قرار المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، بتعيين اللواء محمد باقري، رئيساً للأركان بدلاً من اللواء حسن فيروز آبادي، ليثير التكهنات حول دوافع وأبعاد هذه الخطوة، ولاسيما أنها تتزامن مع تصاعد وتيرة الاضطرابات القومية في أنحاء من البلاد.



التسلل عبر الشريط الحدودي مع باكستان وأفغانستان، منهم من ينتمي إلى جماعة «أنصار الفرقان»، وهي جماعة جهادية سلفية تحت لواء جماعة «جند الله» وموالية لـ«جيش العدل»، وتتشكل من البلوش السنة.

وتتزايد مطالب القوميات غير الفارسية المضطهدة في إيران، حيث تتفاوت أشكال تعبيرها عن هذه المطالب بين مظاهرات ضد الحكومة المركزية في مناطق وعمليات مسلحة في مناطق أخرى، بينما يمضي النظام الإيراني في المقابل في التعاطي مع هذه المطالب عبر القمع بالقوة المفرطة التي وصلت إلى القصف بالمدفعية بدل الاستجابة للمطالب الشعبية بمنح هذه القوميات حقوقها الأساسية. ولم يخف المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، قلقه مما سماه «التفكك القومي» في البلاد، حيث عبّر عن ذلك خلال لقائه نواب الدورة الجديدة لمجلس الشورى، متهماً من وصفهم بـ«الأعداء» بالعمل على مخططات لخلق الانشقاقات الداخلية في إيران، قائلاً: إن «الأعداء يعملون على تعميق الفوارق الداخلية وتحريك الانشقاقات القومية والعقائدية والحزبية وتحويلها إلى زلزال»، على حد تعبيره. أما إزاء تأثير قرار خامنئي بتعيين اللواء محمد باقري، رئيساً للأركان على سياسة إيران الخارجية، فلا يتوقع المراقبون أن يطرأ تغير على هذا الصعيد، وخاصة في الملفين السوري والعراقي، لكن التعيين الجديد قد يؤثر في تعامل طهران مع منظمات كردية إيرانية تتخذ من العراق منصة لمواجهة قوات عسكرية إيرانية.

عين المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، مؤخراً، اللواء محمد باقري، مساعد شؤون الاستخبارات في هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية، رئيساً للأركان بدلاً من اللواء حسن فيروز آبادي، الذي عين بدوره مستشاراً عسكرياً للمرشد. ويعدّ باقري من كبار القادة الأمنيين وقد عمل سابقاً في مقر «خاتم الأنبياء» الذراع الهندسية لـ«الحرس الثوري» الإيراني، الذي يسهم في تأمين الدخل لـ«الحرس الثوري» وتمويل عملياته، كما أنه قادم من خلفيات أمنية ومناصب استخباراتية سابقة، بالإضافة إلى ما يمتلكه من خبرة عسكرية، فقد كان ضابطاً متمرساً في الحرب العراقية-الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي. وقد كان باقري مسؤولاً عن شؤون الاستخبارات خلال العمليات التي نفذها «الحرس الثوري» في التسعينيات ضد قواعد «الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني» وحزب «كوملة» الكردي ومقراتهم الواقعة على الجبال الحدودية بين إيران والعراق وله تجارب طويلة بالمواعاة مع المجموعات الكردية. ويجمع المراقبون على أن قرار خامنئي جاء كخطوة أراد بها التصدي لتصاعد الاضطرابات والمواعاة المسلحة بين «الحرس الثوري» الإيراني وتنظيمات قومية مسلحة في كل من إقليم كردستان وبلوشستان غرب البلاد وشرقها. فقد سقط مؤخراً قتلى وجرحى من عناصر «الحرس الثوري» في مواجهات عدة مع بيشمركة «الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني» شمال غرب البلاد. وقد تأسس «الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني» قبل أكثر من سبعة عقود، وأعلن أفراده إيقاف العمل المسلح والاكفاء بالوجود السياسي في إيران في تسعينيات القرن الماضي، إلا أنه أعلن في مارس الماضي، عودته إلى العمل المسلح ضد النظام في إيران.

كما سقط قتلى ومصابون من قوات الأمن و«الحرس الثوري» في الاشتباكات الأخيرة مع مجموعات بلوشية مسلحة، حيث تشهد مناطق تقع جنوب شرق إيران، في إقليم سيستان وبلوشستان تحديداً، اشتباكات متقطعة بين الفينة والأخرى بين عسكريين إيرانيين ومسلحين يحاولون

رسالة قوية من بروكسل: للخروج ثمن باهظ

شكل تصويت البريطانيين لمصلحة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي صدمة لقادة الاتحاد الذين اجتمعوا يوم الثلاثاء في بروكسل لبحث إجراءات خروج بريطانيا، ووضع تصور جديد لمستقبل المشروع الأوروبي من دونها.



المتصاعدة. فنتيجة التصويت عززت موقف الذين يهتمون الاتحاد الأوروبي بأنه قوة خارجية تفرض على الشعوب ما لا تريده، وجددت مشاعر الغضب والمرارة جراء الأزمات السابقة، وخاصة التباطؤ الاقتصادي والتدفق الكبير للمهاجرين عبر الحدود الأوروبية. وإلى جانب التعامل مع أزمة الثقة التي نشأت نتيجة الاستفتاء، فإن القادة الأوروبيين يواجهون فعلياً جميع أزمات السنوات الأخيرة في وقت واحد. فما زالت المناقشات جارية حول التقشف الذي اقترحه ألمانيا لمعالجة الأزمة المالية التي بدأت في اليونان عام 2008، وحول إذا ما كان الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يكون منطقة للتجارة الحرة فحسب أم قاطرة لبرامج أكثر طموحاً. وقد قال رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسبيراس إن نتيجة الاستفتاء في بريطانيا هي تنبيه لنا بأن على الاتحاد التخلي عن سياسات التقشف والمفاوضات التي لا تنتهي.

وأشار الكاتبان إلى استطلاع رأي أجراه مركز بيو للبحوث أظهر تراجعاً في نسبة من ينظرون إلى الاتحاد الأوروبي نظرة إيجابية في 5 من 6 بلدان شملها الاستطلاع، حيث بلغت هذه النسبة 27% فقط في اليونان، و 38% في فرنسا، و 48% في إسبانيا. وحتى في ألمانيا المعروفة بتأييدها القوي للمشروع الأوروبي، فإن نسبة المشككين فيه في تصاعد، حيث قالت نسبة 48% من المشاركين في الاستطلاع إنهم ينظرون إلى الاتحاد نظرة سلبية.

في هذا السياق كتب أندرو هيجينز وجيمس كانتر مقالاً في صحيفة «نيويورك تايمز» قالا فيه إن قادة الاتحاد الأوروبي وجهوا من بروكسل رسالة قوية إلى بريطانيا وغيرها ممن يفكرون بأن يحذوا حذوها، مفادها، أن للانسحاب ثمناً باهظاً. وفي حين خفف هؤلاء القادة من حدة مطالبهم بأن تبدأ بريطانيا رسمياً إجراءات الخروج، فقد أوضحوا لرئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أن بلاده لن تتمتع بمزايا العضوية، مثل المشاركة في السوق الأوروبية الموحدة، من دون أن تتحمل شيئاً من أعبائها. وأظهرت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل موقفاً متشدداً قائلة إن بلادها ستدافع عن أولوياتها الاقتصادية وأن على بريطانيا أن تتبع الإجراءات القانونية المتفق عليه للخروج من الاتحاد. وقالت إن مناقشات اليوم الأول عكست بوضوح إحساس الجميع بأننا على أعتاب تغيير هائل ولحظة تاريخية، وكان الهدف منها هو إعادة صياغة العلاقة مع بريطانيا كعلاقة صداقة، ولكننا سنعمل أيضاً على تحقيق مصالحنا. كما قال رئيس الوزراء الهولندي مارك روت إن الفوضى الاقتصادية والسياسية التي نتجت عن تصويت البريطانيين لمصلحة الخروج يجب أن تشكل رادعاً للآخرين. وقال الكاتبان إن الأوضاع المضطربة أوجدت أملاً لدى البعض بأن بريطانيا قد لا تتخذ في نهاية المطاف الخطوة الرسمية التالية للخروج من الاتحاد، وذلك في حالة إجراء استفتاء ثانٍ يفضي إلى نتيجة مختلفة. إلا أن المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل اعتبرت أن هذا أمر مستحيل، وقالت إن هذا ليس وقت الأمنيات. كما أكد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون عدم إمكانية الرجوع إلى الوراء قائلاً للصحفيين: «أنا شخص ديمقراطي وعلي أن أتقبل القرار الذي اتخذته الشعب البريطاني»، معترفاً بأنه من المستحيل الحصول على جميع مزايا العضوية من دون تحمل بعض تكاليفها.

وأضاف الكاتبان إنه إلى جانب التعامل مع آليات خروج بريطانيا، تواجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحدياً أصعب يتمثل في محاولة كبح المشاعر الشعبوية



توقعات بارتفاع الطلب على الكهرباء والماء وإشادة بمستوى جودة الماء في أبوظبي

على الماء والكهرباء، حيث يتوقع ارتفاع الطلب على الماء عام 2023 إلى 962 مليون جالون يومياً وأن يكون أقصى طلب عام 2023 على الكهرباء 19 ألفاً و630 ميغاواط. وقال الأحبابي إن هيئة مياه



وكهرباء أبوظبي تتولى من خلال مجموعة الشركات التابعة لها تقديم خدمات الماء والكهرباء لإمارة أبوظبي وجزء من احتياجات الإمارات الأخرى ودعم الأبحاث لتطوير القطاع والعمل على المحافظة على موارده وتأهيل وتوظيف المواطنين.

توقعت ندوة نظمها مجلس البطين ضمن أمسياته الرمضانية ارتفاع الطلب على الماء والكهرباء في أبوظبي عام 2023 مسيطرة الضوء على قطاع الماء والكهرباء في الإمارة وجهوده في تلبية الطلب المتزايد على الماء والكهرباء للاستخدام المنزلي والتجاري والصناعي والزراعي . وأكد سعادة عبدالله علي بن مصلح الأحبابي رئيس مجلس إدارة هيئة مياه وكهرباء أبوظبي خلال الندوة أن الهيئة بتوجيهات قيادتنا الرشيدة تعمل جاهدة على استشراف المستقبل وتضع الخطط والمشاريع المناسبة لتلبية الطلب المتزايد

فيلدمان: يجب على الاتحاد الأوروبي أن يعطي بريطانيا اتفاقاً سريعاً ونزيهاً للخروج

قال ينس فيلدمان، رئيس البنك المركزي الألماني (البوندسبنك) يوم أمس الجمعة، إنه يجب على الاتحاد الأوروبي أن يعطي بريطانيا اتفاقاً سريعاً ونزيهاً للخروج لتقليل التكلفة الاقتصادية وألا يعرقل



العملية من أجل أن يعطي عبرة سياسية. وقال فيلدمان -وهو أيضاً عضو بالمجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي- في كلمة «لا أحد من الجانبين له مصلحة

في إقامة حواجز تجارية... لكن ينبغي للاتحاد الأوروبي أيضاً ألا يعطي المملكة المتحدة معاملة أفضل مما يفعل مع سويسرا والنرويج». وأضاف أن بريطانيا ترتكب خطأً برحيلها من الاتحاد الأوروبي لكن ذلك يعطي فرصة لفرانكفورت لتصبح مركزاً مالياً أكبر. وقال إنه يجب على الحكومة الألمانية أن تكثف الجهود لجذب الشركات. ويوجد في فرانكفورت بالفعل مقر البنك المركزي الأوروبي ودويتشه بنك وكومرتس بنك والبوندسبنك، ما يجعل المدينة الألمانية مركزاً مالياً رئيسياً في القارة.



النفط يصعد وبرت ينهي الأسبوع على مكاسب 4% والذهب يسجل خامس أسبوع من المكاسب

صعدت أسعار النفط، يوم أمس الجمعة، وسجل خام برنت القياسي العالمي أكبر زيادة أسبوعية منذ منتصف مايو مع إقبال المستثمرين على الشراء لتكوين مراكز قبل بداية تعاملات الربع الثالث من العام، في حين أعطى تراجع الدولار الأمريكي دعماً لأسعار معظم السلع الأولية. وأنهت عقود برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول مرتفعة 64 سنتاً أو ما يعادل 1.3% لتسجل عند التسوية 50.35 دولار للبرميل بعد أن هبطت 1% في أوائل الجلسة. وصعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 66 سنتاً أو 1.4% إلى 48.99 دولار عند التسوية. وجاء تعافي النفط يوم أمس مع تراجع الدولار 0.5% أمام سلة من العملات الرئيسية وهو ما يجعل السلع الأولية المقومة بالعملة الخضراء أقل تكلفة على حائزي اليورو والعملات الأخرى. من جانب آخر، صعدت أسعار الذهب أكثر من 1%، يوم أمس الجمعة، في خامس أسبوع من المكاسب بدعم من تراجع الدولار وتوقعات بمزيد من التيسير للسياسة النقدية في أعقاب تصويت بريطانيا لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي. وسجلت الفضة أفضل أسبوع منذ أغسطس 2013 مع صعودها نحو 11%، ومن بين المعادن النفيسة الأخرى قفز البلاتين إلى أعلى مستوى منذ 18 مايو مع صعوده 3.84.

الصين ونظام التجارة العالمي

التجاري المتعدد الأطراف. مثل هذه المبادرة تقوم على ركنين: الأول، هو وضع أجندة مفاوضات جديدة تشمل القضايا الرئيسية ذات الأهمية للصين والشركاء التجاريين، ومن ثم إطلاق العنان لآلية التحرير التبادلية القوية التي دفعت منظمة التجارة العالمية إلى نجاحات سابقة. وينبغي أن تكون الصين عامل إثراء للأجندة، وليس أن تتمحور الأجندة حول الصين. والركن الثاني، هو وضع قيود جديدة فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية والإقليمية، الذي من شأنه أن يساعد على استمرار الحوافز - ولاسيما في سياق صعود الصين - من أجل الحفاظ على النظام غير التمييزي الذي يطبق على نطاق واسع في الوقت الحالي.

وثمة عدد من الأسئلة المهمة المطروحة: الأول يتعلق بعملية التفاوض في منظمة التجارة العالمية، ولاسيما الحاجة إلى إصلاح مشكلة الإفراط في الديمقراطية over-democratization. لقد أحدثت «جولة أوروغواي» شرحاً بين سلطة الأمر الواقع والسلطة بحكم القانون - منح سلطة بحكم القانون للدول الصغيرة والفقيرة التي ليست جزءاً مهماً

من آلية المعاملة بالمثل - ولا تستطيع أن تكون كذلك. ومن أجل إحراز تقدم في أي أجندة هادفة، يجب ضبط وتنظيم عملية التفاوض بحيث لا يكون للدول الصغيرة تأثير غير متناسب مع حجمها. وفي مقابل عدم عرقلة أجندة جديدة طموحة، يجب تقديم ضمانتين للدول الأصغر: أن تحصل بشكل تلقائي على فوائد أي تحرير للتجارة، ويمكنها اختيار التحرر من أي التزامات ليست في مصلحتها.

لقد كانت منظمة التجارة العالمية - وسوف تظل كذلك - فريدة من نوعها بين جميع المؤسسات الدولية، باعتبارها منتدى حيوياً وفعالاً للتعاون بين الدول الكبرى، حتى تلك التي قد تكون مهيمنة مثل الصين. على الرغم من أن «أجندة الدوحة» الحالية ربما تكون في طريقها إلى الأفول، فإن منظمة التجارة العالمية حيّة، بل ويمكن أن تزدهر عبر وجود الأجندة الصحيحة. ويمكنها أن تقدم دفعة للنمو اللازم للقوى الحالية، وأداة لتعزيز التنافسية للقوى الجديدة. وبالنسبة إلى الصين، يمكن أن تقدم فرصة لتأكيد التزامها بالتعددية، ومن ثم كونها قوة مهيمنة غير خطيرة، أن تكون كدب الباندا، وليس كالتنين.

إحدى الفضائل التي لم تقدر حق قدرها للنظام التجاري المتعدد الأطراف - المتمثل في اتفاقية «الجات» GATT، ثم «منظمة التجارة العالمية» WTO - هي أنه كان حتى وقت قريب، بخلاف المؤسسات الدولية؛ مثل: «صندوق النقد الدولي»، أو «مجلس الأمن» في الأمم المتحدة، إطار عمل فعالاً للتعاون بين الأطراف المهمة. وينعكس ذلك في حقيقة أن المشاركة في صنع القرار، ومضمون المفاوضات قد تكيفت باستمرار مع تغيير الواقع الاقتصادي. وفي ضوء ذلك، تعد «أجندة الدوحة» الحالية انحرافاً؛ لأنها لا تعكس واحداً من أكبر التحولات الأساسية في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، وهو صعود الصين. وإذا كان رد الفعل على صعود الصين سيصبح شاغلاً مهماً للمفاوضات المتعددة الأطراف، فإنه من الممكن تنشيط الإطار التعاوني لمنظمة التجارة العالمية.

ويبين القسم الأول من هذه الدراسة الطريقة التي استجابت بها منظمة التجارة العالمية في كل مرحلة من مراحل وجودها للظروف المتغيرة. أما القسم

الثاني فيبرز أن إحدى العقبات الكبيرة، ولكن غير المعترف بها علناً لاختتام مفاوضات الدوحة، هي الصعوبة التي واجهها أعضاء منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى تفاهم حول السياسات التجارية الخاصة بالصين، مثل سعر الصرف، التي يتوقع أن تفاقم تلك العقبات، ولكنها ليست جزءاً من «أجندة الدوحة». ويطرح القسم الثالث نظرة مفصلة، ويوضح أن نصيب الصين من التجارة العالمية من المرجح أن يصبح ضعف نصيب الولايات المتحدة الأمريكية في غضون 20 عاماً، حتى في ظل الافتراضات المتحفظة إزاء نمو الصين واعتمادها على التجارة. ويبين القسم الرابع أنه سيكون للصين مصلحة في الإبقاء على نظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف؛ ثم يقيم الآثار المترتبة على سعي الصين، كما سعت القوى المهيمنة الأخرى غالباً، إلى ترجمة قوتها إلى امتيازات تجارية. ويدرس القسم الخامس الكيفية التي يمكن بها اليوم تصميم التعاون الدولي بحيث يتنبأ بهيمنة الصين.

ويرى المحللون أن الوقت قد حان لمبادرة بشأن مفاوضات تجارية متعددة الأطراف تبني على «أجندة الدوحة»، وفي الوقت ذاته تُعيد تعريفها، وتعمل على ترسيخ وضع الصين في النظام

